دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القوة والسياسة الخارجية والدولية
المصدر:	مجلة الدراسات الدبلوماسية
الناشر:	معهد الدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	عبدالخالق، محسن
المجلد/العدد:	ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1985
الشهر:	ابريل
الصفحات:	49 - 69
رقم MD:	210861
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدول العظمى، السياسة الخارجية ، الاسلحة النووية ، الحرب العالمية الثانية ، المساواة فى القوة ، حرب الصواريخ ، الطائرات الحربية ، توازن القوى الدولية ، كوارث الحروب، القوات العسكرية ، القوة الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/210861

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

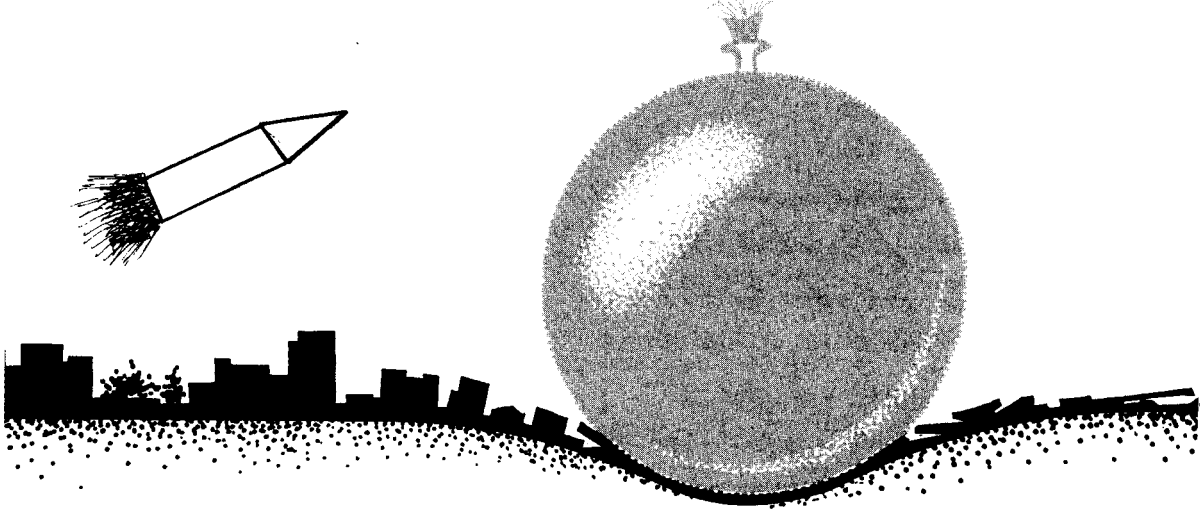

القـــوة
والسياسة الخارجية والدّولية

د. محسن عبدالخالق
المستشار بمعهد الدراسات الدبلوماسية

نحن نعيش في عالم دائم الحركة والتغيير. ولقد عاش آباؤنا وأجدادنا في عالم هو أيضاً دائم الحركة والتغيير، وسيعيش أبناؤنا كذلك، وستعيش أجيال وأجيال من بعدهم.

ولا فرق بين عالم الأمس وعالم اليوم وعالم الغد في حتمية الحركة والتطور. ولكن الفرق هو في طبيعة هذه الحركة وأبعاد هذا التطور ومضمونهما التقني وسرعتهما. ففي عالم الأمس، كان السيف يتغير، والدرع والرمح يتطوران، واليوم أصبحت الدبابة والطائرة والصاروخ، والقوى النووية، وإن كان الفرق هو في مستوى التقنية والزمن.

والقوة كمعنى كانت وستبقى كما هي، ولكن الذي تغير وسيتغير دائماً هي أدوات القوة وأساليب استخدامها، والأثر الذي تحدثه أو حجم الخسائر الذي يصيبنا من استخدامها، فبدل أن كنا نحصي الخسائر بالعشرات والمئات والألوف، أصبحنا نحصيها اليوم بالملايين. فقد بلغت خسائر روسيا في الحرب العالمية الثانية مثلاً، ثلاثين مليون قتيل. أما اليوم فالأرقام التي تذكر عن خسائر ضربة نووية واحدة، قد تصل إلى مئات الملايين.

إن سرعة الحركة، واتساع مساحة التغيير، وفقدان الزمن لأبعاده أمامهما، فتحت مجالاً عريضاً للعديد من التساؤلات عن المستقبل. ما مستقبل الحرب؟ وما مستقبل السلم؟ وما دور القوة في العالم المعاصر؟ هل يمكن أن تكون هناك حرب نووية؟ أم أنها ستبقى المارد النائم ولكنه المارد المزعج الذي يلقي بغيومه الثقيلة على مقدرات العالم.

تساؤلات .. تعيش معنا. وإن كان المؤكد أنها تساؤلات لن نجد لها أجابات قطعية، بل فقط هناك العديد من التحليلات ووجهات النظر. ولكنا سنعيش عالماً مطمئناً لأنه ملء القلق، وإن ظل يجلس فوق الخوف، من أن يفلت العيار، فيدفع قائد مجنون أو خطأ غبي، العالم إلى الدمار تحت ضربة نووية مدمرة.

لذلك، فإمكانية إستخدام الأسلحة النووية، ستبقى سؤالاً مفتوحاً لكافة الاجتهادات والاحتمالات، ولايجوز لأي عالم أن ينزلق إلى خطأ التعميم.

القوة في السياسة الخارجية والدولية :

وقد وصف كلاوزفتش ــ أحد منظرى الإستراتيجية الألمان ــ الحرب بأنها السياسة بطريقة أخرى. وأن الجهود السياسية تتوقف حينما تبدأ الحرب. فالحرب كانت دائماً هي الحل الأخير لمعالجة مشاكل العالم وتأمين مصالح الدول القادرة عليها. هذه العقيدة، وهذه النظرة إلى الأمور، هما اللتان شكلتا فكر قادة الدول طوال حقب التاريخ الإنسانى. ونفس هذه الفلسفة هي التي دفعت سياسياً كبيراً مثل ونستون تشرشل ليقول:[١] ليس هناك سياسة خارجية ذات مصداقية، إذا لم يكن وراءها قوة كافية. وإذا لم يكن هناك استعداد قومي لتقديم تضحيات في سبيلها (الحرب)[٢].

ولاشك أن فقدان القوة، يفقد الدولة القدرة على المساومة في المواقف والقضايا الدولية. وامتلاك القوة يعطي القدرة على اختيار الحلول الأنسب والمواقف الأفضل. كما أن حرص أي دولة على صيانة أمنها القومي، يدفعها إلى البحث عن الاحتماء بمظلة القوة، سواء أكانت مظلتها أو مظلة الأمن الجماعي أو الإقليمي. ومن الأدلة على ذلك، هو أن أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات السياسة الدولية في عمومها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م) ــ بل وأصبح من أهم المحاور في السياسة الدولية المعاصرة ــ هو الحفاظ على أمن الإتحاد السوفيتي ومصالحه الحيوية والحفاظ على أمن أوروبا الغربية وأمريكا ومصالحهما الحيوية. فالأحلاف أصبحت جزءاً من «الاعتماد المتبادل» «Interdependence» بين الدول وهذا الأخير أصبح جزءاً أصيلاً من مكونات السياسة الدولية. إلا أن نقطة الخلاف، فيما أصبح مسلماً به، هو مجال هذا الاعتماد المتبادل ومداه. وهل يعنى الناحية العسكرية فقط، أم يشمل كل مضمون العلاقات الدولية، من تجارة واقتصاد وثقافة.. الخ[٣]. فالأحلاف إذن في حد ذاتها أصبحت جزءاً من هيكل السياسة الدولية المعاصرة، بل تعدت المفهوم القديم للأحلاف، حيث تجاوزت المفهوم العسكري البحت إلى المفهوم الشامل لكافة العلاقات. والذين ينتقدون الأحلاف، عليهم أن يوازنوا بين الواقع والمخاطر، لا أن ينظروا نظرة عذرية أفلاطونية. إذ يجب أن تكون النظرة من منطلق متطلبات الأمن القومي للدولة والحفاظ على مصالحها الحيوية. وعلى هؤلاء أن يجيبوا بأمانة على سؤال مطروح دائماً وهو: «ما هو البديل إذن لدفع هذه المخاطر»؟ ولست في ذلك أدعو إلى الأحلاف والمحاور دعوة مجردة، اللهم إلا فيما يجب أن تكون من أجله. وعلى أن يكون الدافع دائماً هو دفع المخاطر التي تهدد الأمن القومي للدولة وتهدد مصالحها الحيوية.

ولاتكون الأحلاف بالضرورة، مع قوة كبرى أو تحت مسمى الأحلاف. إذ أنها في حقيقتها ما هي إلا دفاع جماعي مشترك، بمعنى تجميع القوى وتضافرها لدرء الخطر المتوقع. أما اختيار المسميات، فهى أمور تخضع لما يقبله الرأي العام، ولما تمليه الظروف السياسية والمناخ السياسي العام. ولهذا فعلينا أن نقارن بين الحساسيات السياسية في موضوع الاعتماد المتبادل (الأحلاف) وبين التعرض للخطر. وأظننا لانجادل في أن القوة تجعل للكلمة السياسية وزناً ثقيلاً جداً، وكذلك أيضاً للحركة السياسية وحماية المصالح.

يقول روبرت جبلن «Robert Giplin» أن السياسة الدولية تأخذ دائماً شكل الصفر أي أنها تتجه دائماً إلى حالة التوازن أو بمعنى آخر تدور حول محور الإتزان الدولي[٤]. وإن كانت نظرية جبلن نظرية افتراضية تصورية بحتة، إلا أن مؤادها، هو محاولة لفت الانتباه إلى أن السياسة الدولية وحركتها، تتجه دائماً نحو إحداث التوازن الدولي وامتصاص أو احتواء المؤثرات المحدثة لخلل التوازن. وفي النزاعات والأزمات الدولية، وهي أحد أهم العوامل المسببة للخلل، لايمكن مواجهتها مواجهة عشوائية، إذ لابد من استخدام وتطبيق نظريات الأزمات الدولية[٥]. وتطبق هذه النظريات طالما أن هناك مرونة وحرية في اختيار النظريات المناسبة لمواجهة الأزمة. وغياب حرية الاختيار هذه، تؤدي بنا إلى الوقوع تحت ضغط واقع قائم، وبدلاً من أن نتحكم في مسار الأزمة،

تصبح الأزمة هي التي تتحكم في مسارنا، وتسيطر على عملية اتخاذ القرار. وعامل المرونة في الاختيار يتوقف على عامل القوة بشمولها. فهي التي تعطينا هذه الحرية[٦].

فامتلاك الدولة إذن للقوة، يحرر قدرتها على احتواء الأزمات واتخاذ القرارات بل والأهم، يحرر سياستها الخارجية وتحركاتها الدولية، لدرجة مقبولة. ولهذا فعلى السياسة الخارجية أن تجمع وراءها مصادراً للقوة وإلا ضاعت وسط زحمة المصالح الدولية المتعارضة. وهذه النتيجة تدفعنا دائماً ــ كدول صغيرة ــ إلى التجمعات الإقليمية والجغرافية والعقائدية (الإسلام مثلاً) كمصدر هام من مصادر القوة.

يقول هنري كيسنجر[٧]، أنه لايوجد قياس مطلق للقوة، ولكنها دائماً نسبية. وقد كان البعد الجغرافي في الماضي بفصل بين الدول، ولهذا كانت دبلوماسية القوة غير مجدية. ولكن بعد منتصف القرن التاسع عشر المتزامن مع ثورة المواصلات، تلاشت هذه الأبعاد الجغرافية، وأصبح العالم وحدة واحدة تقريباً. ولذلك أصبح تأثير القوة عالمياً. ولانتشار أثر القوة على المسرح الدولي، أصبحت السياسة الخارجية نفسها عالمية.

وأخذاً بهذا الرأي في الاعتبار، يمكننا أن نستنبط أن من الضروري أن تكون للدولة استراتيجية لسياستها الخارجية على أن تكون متوائمة مع استراتيجيتها للقوة. وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفعالية. وعلينا أن نعي تماماً بأن خلل التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الخارجية. يؤدي إلى نتيجتين :

الأولى : أن تكون السياسة الخارجية مجردة من الفعالية إلى حد كبير.

الثانية : أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماماً في سياستها الخارجية والدولية.

والآن وقد وضحت لنا ــ إلى حد معقول ــ العلاقة بين القوة والسياسة الخارجية للدولة، وأن الأولى سند للثانية، نلفت الإنتباه إلى أن مرونة القوة ــ والتي تأتي من شموليتها ــ تؤدي إلى مرونة الاستخدام لمرونة اختيار الوسائل والبدائل. وهذه البيئة تكسب السياسة الخارجية المرونة والحركة[٨].

ولكن إذا لم تكن هناك استراتيجية ثنائية متوائمة، وتركت التصرفات للواقعية والظروف (سياسة Pragmatism)، لأدى الأمر إلى معالجة كل قضية معالجة منفصلة، وفق ما يمليه علينا الموقف. وبذلك نكون غير ملتزمين بالاستراتيجيات الموضوعة، وتصبح كل مسألة، قضية مستقلة بذاتها. واتباع هذه السياسة يحتاج إلى طاقات كبيرة، قد تفوق طاقة الفكر البشري، كما سيصعب حتما التنسيق بينها في النهاية. وذلك لأن النظرة الشاملة للأمور قد انعدمت، والترابط الاستراتيجي قد فقد مع ضياع الفهم الكامل للعلاقات والمسببات والنتائج. وهذا بالضبط مايصيب السياسة الأمريكية والسياسة العربية. فأمريكا مثلاً تنظر إلى إسرائيل كحالة قائمة بذاتها وليست جزءاً من مشكلة أشمل وهي مشكلة الشرق الأوسط. وكذلك الدول العربية تنظر إلى العلاقة الإسرائيلية الأمريكية، كعلاقة مستقلة بذاتها بين دولتين، متجاهلة أن إسرائيل هي جزء من الاستراتيجية الأمريكية الأمنية في المنطقة. وبالتالى فالنفاذ إلى هذه العلاقة يكون من خلال مضمون هذه الاستراتيجية، وليس من خلال الحق والعدل. إذ أن الأمن القومي للدول في حقيقته تجاوز هذه اللفظيات، وإن حاولت الدول دائماً ألا تظهر ذلك.

واستكمالاً لنقطة العلاقة بين السياسة الخارجية والقوة، نوضح أنه لا جدال، في أن الإنضمام إلى تحالف أو إلى مجموعة من الدول (الجامعة العربية ــ حلف الأطلنطي) يضع بلاشك بعض القيود على حرية تصرف الدولة في سياستها الخارجية. إذ أن هذا الإنتماء يفرض عليها بعض الإلتزامات، خصوصاً ما يتعلق منها بالقضايا الإقليمية والدولية المشتركة. ولكن البعض يرى في الإنتماء ضماناً لاعتدال السياسة الخارجية للدول الأعضاء. كما يرون أن حياد الدولة لايعني عدم تحرك

الدول الكبرى لمساعدتها أو حمايتها سواء طلبت ذلك أو لم تطلب. فالدول الكبرى تحركها مشاكل أمنها القومي العالمي ومصالحها الحيوية، وليس حياد الدول أو عدم حيادها. فحياد الهند لن يمنع أبداً أمريكا من أن تتحرك لمساعدتها إذا ماهجمت الصين عليها، لأن هذه مسألة تخل بالتوازنات الاستراتيجية الدولية[٩].

ومن ناحية أخرى، فإذا كان أعضاء الحلف أو المجموعة متفقين تماماً في سياستهم الخارجية، فإن هذا يؤدى إلى فقدان المرونة في المناورة السياسية، بل وقد يأتي بالضرر على الأعضاء[١٠]. ولكن المهم أن تتحرك الدبلوماسية ــ وهي أداة تطبيقية للسياسة الخارجية ــ بذكاء وحس عميق، محققة بتحركها القدرة على المناورة مع عدم الإخلال بالانسجام بينها وبين استراتيجيتي السياسة الخارجية والقوة.

وفي بعض الأحيان، لايعني إعلان دولة لحيادها، أن يحترم هذا الحياد. فبلجيكا مثلاً، أعلنت حيادها قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م). ولكن رغم ذلك، هجمت عليها ألمانيا لأنها الطريق الموصل لفرنسا. كما أن احترام حياد سويسرا، ليس لأن سويسرا أعلنت هذا الحياد، ولكن لأن الدول الكبرى لها مصلحة في بقاء هذا الحياد. كما لايعني الحياد ضعف القوة العسكرية للدولة المحايدة، فكثيرا مايتطلب الأمر أن تكون الدولة قادرة على حماية حيادها بأن تكون قواتها العسكرية على درجة من القوة لمواجهة بعض الاعتداءات، وهذا ما عبرت عنه الدول فيما بعد بكلمة «**الحياد الإيجابي**».

وحركة عدم الانحياز، صورة من صور الحياد بين القوتين الأعظم (الولايات المتحدة ــ الاتحاد السوفيتي). ولكن هل دول المجموعة ملتزمة فعلاً بهذا الحياد؟ وهل منع الإنتماء للمجموعة من أن تكون لكوبا علاقة خاصة جداً بالاتحاد السوفيتي؟ وكذلك أيضاً علاقة الهند بها، وعلاقة بعض دول القارتين الأفريقية وأمريكا اللاتينية. وبماذا نسمى العلاقة الخارجية لدول مجموعة الهند الصينية؟.

وما نوع علاقة الباكستان بالولايات المتحدة، وعلاقة مجموعة جنوب شرق آسيا، وغيرها وغيرها.

فواقع حال بعض دول عدم الإنحياز يفرض عليها قيام علاقات خاصة باحدى الدولتين الأعظم. وذلك بسبب التسلح أو متطلبات التنمية أو الحاجة الملحة إلى المعونات والاعانات القروض. ولكن رغم هذا كله، فالحركة استقرت كظاهرة في السياسة الدولية، وكعنصر له أثره، وقوة ضاغطة لو أحسن توجيهها. وسيبقي دائماً أن حركة عدم الإنحياز في قدرتها أن تسبب إزعاجاً وقلقاً للدول الكبرى، خصوصاً المواقف التي ترى هذه الدول أنها تضر باستراتيجيتها الخارجية والأمنية. ولاشك أنه لو أحسنت قيادة الحركة وابتعدت عن الانحياز ومنعت التسلل إلى صفوفها، واعتدلت في مسيرتها الدولية، وانسجمت مع المنظمات الإقليمية في العالم الثالث، وتخلصت من التلوث المذهبي، ووضعت لنفسها استراتيجية عاقلة، لكان لهذه الحركة أثر أكبر على مسارات التيارات الدولية لصالح دولها.

ولانخطئ إذا قلنا أن القوة كانت وستظل عنصرا هاماً، بل عنصراً حيوياً في مسار السياستين الخارجية والدولية وفي تكييف متغيراتها. والذي اختلف عبر العصور، ليس مفهوم القوة ولكن مضمونها وشمولها. كما ستظل العلاقة بين القوة والحرب والدبلوماسية والسياسة الخارجية والدولية، ومستقبل العالم في ضوء هذا كله، تثير من الأسئلة أكثر مما تعطي من إجابات. ويبدو أن هذا بسبب أن الأضواء العلمية، لم تلق على موضوع القوة، وعلى تحليلها وتأثيرها في السياسة الخارجية والدولية وفي العلاقات الدولية بشكل عام إلا متأخراً، منذ بداية الخمسينات فقط، حينما نشر مؤلف هارولد لازويل وإبراهام كابلان (عام ١٩٥٠م) بجامعة ييل بالولايات المتحدة (Harold Lasswell and Abraham Kaplan)[١١]. وان تتابعت المؤلفات بعد ذلك من أمثال هربرت سيمون، جيمس مارش، روبرت دال، وجاك نيجل[١٢] إلا أن الأضواء العلمية التي ألقيت على هذا الموضوع لازالت غير كافية، خصوصاً بعد ظهور

القوة النووية، وظهور موازين قوى جديدة ــ تبعاً لذلك ــ كميزان الردع وميزان الرعب. وأصبح السؤال الملح، هو عن مستقبل الحرب، وهل انتهت الحروب التقليدية ودخلنا عصر الحروب النووية، وهل انقسم العالم وسقط تحت هيمنة القوتين الأعظم اللتين تملكان الترسانات النووية المدمرة، أم أن القوة النووية، لخطورة تدميرها للعالم، قد تحيدت؟ وعلى كل يقول «روبرت دال» ــ أحد رواد دراسة القوة ــ أن دراسة علاقات القوة بطريقة علمية تجريبية هو موضوع جديد، ويحتاج إلى المزيد من الدراسة، حيث أن عمره لم يتجاوز بضع عشرات من السنوات الأخيرة (٥٠ ــ ٨٤م)[١٣].

ويرى كثير من رواد دراسة السياسة الدولية، أنه بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح مفتاح هذه الدراسة، يبدأ أولا بالقوة النووية ومستقبلها. إذ أنه من خلال هذه الدراسة، تتفتح أمامنا غوامض القوة ومفاهيمها الجديدة.

القوة النووية ومستقبلها :

لاشك أن النجاح ــ إذا جاز لنا استعارة هذا اللفظ ــ في تفجير القنبلة الذرية، ومن بعدها النجاح في تطوير القوة الذرية بشكل شامل ومتعدد، لاشك أن نجاح هذه القوة الرهيبة، غير تماما من مفاهيم القوة، وأحدث انقلابا هائلا في مفاهيم موازين القوى. وقد وصف تشرشل عصر الذرة بقوله: «هذا هو العقاب الإلهي»[١٤]. كما صرح ماك آرثر، قائد القوات الأمريكية في الباسفيك في الحرب العالمية الثانية، وحاكم اليابان المفرد طوال حوالي عشر سنوات بعد الحرب، صرح بقوله: «هذه ــ أي القنبلة الذرية ــ ستغير تماماً، فكرتنا عن الحرب»[١٥]

فإن حالة الأسلحة النووية الآن، وقوة تدميرها الرهيب، قياساً بقنبلتي هيروشيما ونجازاكي، كحالة هاتين القنبلتين قياساً بمسحوق البارود الذي استخدم في البنادق والمدافع في حروب القرن الرابع عشر وما بعده، حتى اكتشاف نترات الجلسرين «الفريد نوبل» قبيل الحرب العالمية الأولى[١٦].

لقد غيرت القوة النووية مفاهيم كثيرة، وكادت أن تهدم كل معايير القوى التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبح العالم ومنذ سنوات، يبحث عن الوسائل والسبل التي تكيف حياته وتصرفاته الدولية، من منظور هذه المتغيرات.

ولا خير في أن نتكلم عن القنبلة الذرية وعن القوى النووية، دون أن نعرف قصتها، وذلك لكي ندرك مستقبل الجنس البشري الذي يعيش مستقبلاً يخططه الخطأ النووي أو الجنون السياسي. هل هو مثلاً يواجه الفناء إذا استخدمت القوى النووية؟ وما هي القصة.. وما هو مدى السباق النووي.. وما هو المستقبل؟.

النظرية الذرية ومن ثم القنبلة الذرية، كانتا نتاج جهود علماء من مختلف الجنسيات من فرنسيين وهولنديين وألمان وبريطانيين وهنجاريين وأخيراً أمريكيين وسوفييت[١٧]. وقد بدأت الأبحاث النووية تأخذ شكلها المحدد والذي انتهي إلى وضع النظرية ثم التفجير النووي منذ عام ١٨٩٦م[١٨]، عندما اكتشف اثنان من العلماء الألمان اليورانيوم ٢٣٨ وهما: أوتوهان ــ فرتز ستراسمان (Otto Hahn and Fritz Strassman) منذ عام ١٩٣٨م[١٩]. كما أن إمكانية صنع القنبلة الذرية كانت معروفة نظرياً ومعملياً منذ هذه السنة، ولكن العلماء حجبوا كثيراً من المعلومات حتى لا تستخدم كأداة للتدمير. وذلك لمعرفتهم التامة لسلسلة ردود الفعل (chain of Reactions) الذي يسببه الإنشطار النووي. وكان من أول من عرف ذلك من العلماء، أي الإنشطار (٣ مارس ١٩٣٩م)، هو العالم ليوزيلارد (Leo Szilard)، الهنجاري والذي تجنس بالجنسية الأمريكية فيما بعد، والعالم والترزن (Walter Zin) ولكن غالبية العلماء كانوا ضد القنبلة لخوفهم من إقدام النازي على استخدامها[٢٠].

ومن الطريف عن ظروف صنع القنبلة الذرية، هو أن العالم زيلارد اقترض مبلغ ٢٠٠٠ دولار من صديق له، وذلك لاجراء التجارب المعملية على إنشطار اليورانيوم. ونجح في ذلك وانبعثت (قذفت)

النترونات من الإنشطار. وتبعه العالم فرمي (Fermi) الذي توصل إلى نفس النتيجة، وإن كانت بطريقة اختلفت عن طريقة زيلارد. واتفق العالمان على إبلاغ الحكومة الأمريكية، فاجتمع «فرمي» بلجنة علماء البحرية، ولكن لم يهتم أحد بهذا الاكتشاف[٢١].

وفي أوروبا توصل العالم الفرنسي فريدريك جوليو (Frederic Joliots) إلى نفس نتائج زيلارد، ولكنه اتجه إلى نشر أبحاثه ونتائجه التي توصل إليها. وقد حاول زيلارد وقف النشر، عن طريق اتصاله بكثير من علماء الذرة والطبيعة، حتى لاتستفيد من هذه الأبحاث ألمانيا النازية. ولكن رغم هذه الضغوط، قام جوليو بنشر أبحاثه. وتوالى بعد ذلك نشر الأبحاث التي تقوم بها مراكز الأبحاث المختلفة[٢٢].

نجح العلماء إذن (١٨٩٦ ــ ١٩٣٩م) في التوصل إلى النظرية الذرية وفي تطبيقها معملياً بالإنشطار. ومن ثم بدأت مرحلة أخرى، وهي مرحلة تجميع القنبلة الذرية نفسها. وبدأ السباق بين العلماء. ومع ذلك ظلت الحكومة الأمريكية، حتى تلك اللحظة تتجاهل الموضوع. الأمر الذي دفع العالم زيلارد إلى محاولة مقابلة الرئيس روزفلت شخصياً. فقابل العلامة الكبير اينشتين والذي كتب بدوره إلى الرئيس في ٣ أغسطس ١٩٣٩م، وإن كان الخطاب لم يصل إلا في ١١ أكتوبر ١٩٣٩م[٢٣].

وعين الرئيس لجنة سميت بلجنة «اليورانيوم»، انضم إليها العلماء: زيلارد فيرمي ــ ونجنر ــ تيلر (وكلهم علماء مهاجرون من النازية في أوروبا) (Szilard-Fermi Wigner-Teller) - وكشأن اللجان عامة، أضاعت اللجنة عاماً ونصف العام في الشئون الروتينية[٢٤] وليس قبل ربيع عام ١٩٤١، حينما أعيد تشكيل اللجنة، لكي تبدأ عملها بجدية أكبر. أما على صعيد الأبحاث العلمية، فقد اكتشف العالم البريطاني رودلف بيرل (Rudolf Peierls) أنه باستخدام اليورانيوم ٢٣٥ يمكن الحصول على اليورانيوم ٢٣٨، كما أمكن للعالم الأمريكي جلن سيبورج (Gllenn Seaborg) استخراج البلاتينوم ٢٣٩. وبدا الطريق مفتوحا أمام انتاج القنبلة الذرية، وأن كان الجهد الحكومي لم يزل قاصراً عن تحقيق الهدف[٢٥]. وأخيراً في عام ١٩٤٢، بدأ العمل في إنتاج القنبلة، عندما تولي الجيش مشروع الإنتاج في ١٩٤٢/٩/٢٥م. والذي سمي بمشروع «مانهاتن» وعين الجنرال ليزلي جروف (Leaslie Groves) لقيادة المشروع، والذي تولي إدارته الفقيه العالم روبرت أوبنهايمر (Robert Oppenheimer)[٢٦]. وبدأ السباق لصنع القنبلة الذرية (قنبلة اليورانيوم ٢٣٥) والتي نجحوا في صنعها، وأجريت أول تجربة لها على سطح الأرض في نيومكسيكو (Alamogordo) في ١٩٤٥/٧/١٦م، وكانت قوتها التدميرية مساوية لعبوة ناسفة من نترات الجلسرين (T.N.T) زنتها ٢٠٫٠٠٠ طن متري[٢٧]. ولتوضيح تأثير شدة الحرارة التي تولدت من القنبلة، فإن رمال صحراء نيومكسيكو ــ التي أجريت فيها التجربة ــ تحولت إلى زجاج على مسافة عدة مئات من الأقدام من مركز الانفجار وفي جميع الاتجاهات[٢٨]. ولم يكتف بقنبلة اليورانيوم ٢٣٥ هذه بل تطورت الأبحاث وتوصلوا إلى صنع القنبلة البلاتينوم ٢٤٠ (Pu 240)[٢٩].

ومن تصاريف الأقدار. أن ألمانيا. وقد كان علماؤها يعرفون النظرية الذرية، وأجروا الكثير من الأبحاث عليها، إلا أنهم لم يبذلوا جهداً حقيقيا لإنتاج القنبلة الذرية. وبدلاً من ذلك، فقد تركزت أبحاثهم وجهودهم لإنتاج الصواريخ[٣٠]. ومن ناحية أخرى فقد استسلمت ألمانيا في مايو ١٩٤٥م، أي قبل تفجير قنبلة نيومكسيكو بحوالي شهرين، بذلك أنقذ القدر ألمانيا من أن تكون عرضة لتفجير ذري ربما قد كان محتملاً مالم تكن قد استسلمت.

وبامتلاك الولايات المتحدة للقنبلة، أصر السياسيون والعسكريون على استخدامها في اليابان، التي لم تكن قد استسلمت بعد. وكانت الغاية من ذلك ــ في نظرهم ــ أمرين. **الأول**، هو إنهاء حرب الشرق الأقصى بأدغالها نهائياً. **والثاني**، هي تحذير روسيا وتحجيم أهدافها الدولية، من منطلق أن لدى الولايات المتحدة

سلاحاً مدمراً قادراً على ردعها[٣١]. وعرف العالم لأول مرة في تاريخه القنبلة الذرية عندما ألقيت القنبلة على هيروشيما اليابانية (قنبلة اليورانيوم ٢٣٥) في يوم ٦ أغسطس عام ١٩٤٥. وبعد يومين من إلقاء هذه القنبلة الأولى، ألقيت الثانية على نجازاكي، وكانت قنبلة بلاتينوم ٢٤٠. ولم يكن هناك مبرر لإلقائها، إلا أن المسئولين عن مشروع «مانهاتن» قد أصابتهم حمى الرغبة المجنونة في تجربة قوة البلاتينوم التدميرية بعد نجاح اليورانيوم في هيروشيما[٣٢]. والحقيقة أن العلماء الذين صنعوا هذا المارد المدمر بعدما رأوه على الطبيعة أمامهم في صحراء نيومكسيكو، أرادوا أن يوقفوا القاءه على هيروشيما ثم نجازاكي أو على الأقل تحذير الحكومة اليابانية لإخلاء المدينتين من السكان، إلا أن جهودهم فشلت أمام إصرار السياسيين والعسكريين[٣٣]. فللأسف لم تكن هيروشيما ونجازاكي في ــ نظرهم ــ إلا حقل تجارب طبيعي لاختبار تأثير القنبلتين على الانسان والكائنات والماديات.

ولقد زار الباحث المدينتين في عام ١٩٧٥، عندما كان يعمل في اليابان وزار متحف القنبلة الذرية، والذي جمعت فيه بعض مخلفات التدمير الذري[٣٤]. وكانت من بين هذه المخلفات بقايا لإنسان منصهرة انصهاراً كاملاً مع بقايا الأثاث المعدني والماكينات والآلات وأدوات المطبخ .. منظر رهيب وفظيع أن ترجع القنبلة بالحضارة الإنسانية كلها إلى واقع مؤلم، اختلطت فيها الأشياء كلها وانصهرت في سبيكة جديدة تشم فيها ــ وأنت تنظر إليها ــ رائحة الفناء والمعاناة والقسوة والتضرع.

وتأزمت ضمائر العلماء الذين اشتركوا أو ساهموا في صنع القنبلة الذرية أو تطوير نظرية الإنشطار الذري، كما تأزم ضمير الفريد نوبل بعد اختراعه مادة نترات الجلسرين (T.N.T) الشديدة الإنفجار. ولذلك لم يكن غريباً أبداً، وهم يدركون مخاطر احتكار دولة منفردة امتلاك القنبلة الذرية، أن يساعدوا على تسرب أسرار الانشطار الذري إلى دولة أخرى. وكان هذا تحقيقاً للتوازن الذري، ومنعاً من أن ينفرد مجنون باستخدام القنبلة. كما حدث في هيروشيما ونجازاكي. وفي ١٩٤٩/٨/٢٩م، أي بعد أربع سنوات من تفجير القنبلة الأمريكية في صحراء نيومكسيكو، فجر الاتحاد السوفيتي قنبلته الأولى، ايذاناً بدخول العالم إلى عصر التسابق الذري[٣٥]. ولحقت انجلترا بالنادي الذري، ففجرت قنبلتها في عام ١٩٥٢م، وتبعتها فرنسا في عام ١٩٦٠ ثم الصين في عام ١٩٦٤م، وأخيرا الهند[٣٦]. ولم يقتصر الأمر على القنبلة الذرية ــ اليورانيوم والبلاتنوم ــ ولكن أضيفت إلى الترسانة النووية القنبلة الهيدروجينية، حيث فجرت الولايات المتحدة قنبلتها في نوفمبر ١٩٥٢م والاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٥٣م وتبعتهما بعد ذلك دول النادي الذري الواحدة بعد الأخرى، ماعدا الهند[٣٧].

ولكي نعطي فكرة سريعة عن قوة القنبلة النووية من حيث الإنفجار والتدمير والمدى، فقد نشر كوستاتسيبيس في كتابه «الترسانة» بأن وحدة اليورانيوم ٢٣٥ (كمثل) تنشطر انشطاراً مضاعفاً لثلاث مرات في سلسلة انشطارية حتى يبلغ عدد مرات الانفجار الانشطاري النهائي ثمان مرات[٣٨].

السلسلة الانشطارية

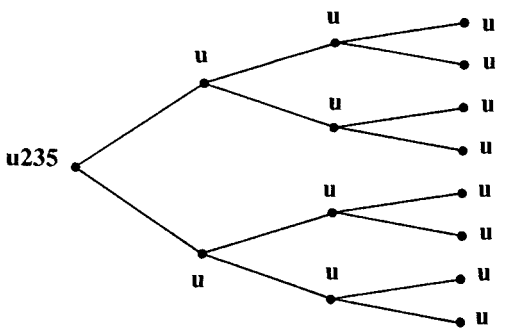

أما القوة التدميرية، فقد ذكر تسيبيس، بأن قنبلة قوتها ١ ميجا طن (مليون طن) أي ٥٠ مرة من قوة قنبلة هيروشيما يكون تأثيرها التدميري كالاتي[٣٩] :

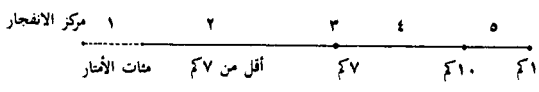

١ ــ تتبخر كل المواد بما فيها الإنسان أي عدم كامل.

٢ ــ تنصهر المواد جميعها متداخلة في بعضها.

٣ ــ الأخشاب والإنسان وأشباههما تحترق تلقائيا.

٤ ــ تشتعل الحرائق ويصاب الإنسان بحروق من الدرجة الثالثة.

٥ ــ تشتعل الأشياء الجافة كالورق، ويصاب الإنسان بحروق من الدرجتين الأولى والثانية.

كما يصل الإشعاع الذري إلى مسافة ٢٠٠ ــ ٣٥٠ ميلاً ــ حسب اتجاه الريح ــ في يوم واحد ويزداد المدي الاشعاعي إلى ٦٠٠ ميلاً في أسبوع. ويقتل هذا الاشعام عدداً من الناس قد يصل إل ١٠ (عشرة) مليون نسمة وذلك حسب الظروف الجوية وطبيعة الأرض[٤٠]. وأيضا تبلغ مساحة الأرض التي لايجوز سكناها لمدة أسبوع بعد الإنفجار ٨٠ر٦٠٠ كيلو متر مربع، تنقص إلى ٦٧ر٥٠٠ لمدة أسبوعين، وإلى ٥٤ر٦٠٠ لمدة شهر، ١٣ر٠٠٠ لمدة شهرين، ٣ر١٠٠ لمدة عام. وقد يستمر أثر هذا الاشعاع في بعض المناطق لمدة خمس إلى عشر سنوات[٤١].

ولايمكن لنا أن نتناول القوة النووية، دون أن نتناول الطرف الثاني منها، وهي الصواريخ إذ أن هناك أداتين لتوصيل القنبلة النووية، الطائرة القاذفة والصاروخ. وبطبيعة الحال، فقد سبقت الطائرة الصاروخ كأداة لتوصيل القنبلة لهدفها. إذ أن قنبلتي هيروشيما ونجازاكي حملتهما طائرتان من القاذفات. ولهذا السبب، فقد أحاطت الولايات المتحدة الأراضي السوفيتية بسلسلة من القواعد العسكرية (الطيران) حتى يمكنها حمل القنبلة النووية من هذه القواعد. كما طورت القاذفة الثقيلة البعيدة المدى (الآن B 52S). وكلنا قد سمع عن سياسة الحصر (Containment) التي أحاطت بها الولايات المتحدة، الأراضي الروسية بسلسلة من القواعد والأحلاف، والتي كانت أساساً من أسس سياستها الخارجية والدولية، طوال الخمسينات وبعض الستينات.

ولم يكن أمام الإتحاد السوفيتي مخرج من الحصار أو سبيل إلى استخدام القنبلة الذرية إلا بتطوير أداة حمل لها. وصار اتجاهه، هو الوصول إلى الصاروخ. وفي ٤ أكتوبر عام ١٩٥٧م، انتجت روسيا الصاروخ العابر للقارات (I.C.B.M.) بمعاونة العلماء الألمان. وبدأ بذلك عهد جديد، وبدأت معه حرب جديدة زادت من فعالية القوة النووية، وحملت العالم معها إلى مخاطر جديدة أيضاً[٤٢]. وهذا التاريخ أي عام ٥٧ يعتبر ميلاد مقدرة روسيا على استخدام قنبلتها الذرية، والتي لم تكن ذات جدوي كبيرة منذ تفجيرها في أغسطس ١٩٤٩م. وبوصول روسيا إلى استخدام الصاروخ الحامل لقوتها النووية والذي يصل إلى قلب الولايات المتحدة نفسها، تكون قد أزالت عن نفسها مخاطر القوة النووية الهجومية التي كانت مهددة بها. بل أن هذا الصاروخ أعطاها تفوقاً هجومياً على الولايات المتحدة التي لا زالت تعتمد حتى ذلك الوقت على القاذفات التي تنطلق من القواعد الأرضية والتي يمكن اعتراضها.

وبدأ صراع الصواريخ أو حرب الصواريخ بكل العنف والشراسة بين الدولتين الأعظم. فخططت الولايات المتحدة برنامجاً مكثفاً لأبحاث الصواريخ وإنتاجها. وبدأ الإنتاج الفعلي في عام ١٩٦٠م، شاملاً الصواريخ التي تطلق من قواعد أرضية ومن الغواصات تحت الماء (صاروخ بولاريس) ومن الطائرات[٤٣].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تصاعدت أبحاث الصواريخ فأنتجت الولايات المتحدة عام ١٩٦٢م صاروخا اعتراضيا، أي صاروخا يفجر الصواريخ الروسية في الجو قبل وصولها إلى أهدافها. وردت روسيا بأن توصلت إلى بناء نظام كامل لصواريخ الاعتراض لحماية الأهداف المعرضة للهجوم، وبدأت بلييننجراد عام ١٩٦٦[٤٤]. فطورت أمريكا وأنتجت صواريخ ضد صواريخ الاعتراض، وبدأت في عام ١٩٦٦م بإنتاج الصاروخ بوسيدن (Poseidon) ذي الرؤوس النووية المتعددة. فأضاف الروس إلى ترسانتهم الصاروخية الصاروخ (SS - 9) المتعدد الرؤوس وبقوة انفجارية ٢٥ مليون (ميجا) طن[٤٥]. وانضمت كل من بريطانيا

وفرنسا والصين إلى المعركة الصاروخية، إلا أن انجلترا خرجت منها لخيالية تكلفتها، واكتفت بالاعتماد على الولايات المتحدة[٤٦]. أما فرنسا والصين، فأنتجتا الصاروخ ولكن لا يزالان حتى الآن في بداية المرحلة الصاروخية.

وقد وصل الأمر بالدولتين الأعظم إلى هذا المنعطف الخطير، كان لابد من الحوار. حيث أن السباق النووي الساخن بينهما أصبح يشكل خطورة حقيقية على مستقبل البشرية كلها على ظهر الأرض، إذا لم ينظم الاستخدام النووي. وبدأ الحوار فعلاً منذ عام ١٩٦٣م ونجحت الدول في عقد تسع وخمسين (٥٩) اتفاقية قللت بموجبها الخطر النووي أو أزاحته بعض الشيء عن كاهل العالم. وقد تكللت هذه الاتفاقيات بعقد اتفاقية سولت الأولى (S.A.L.T.-Strategic Arms Limitation)في ٢٦ مايو ١٩٧٢م وإن كان ما يزال مشروع اتفاقية سولت الثانية متعثراً. وهي اتفاقية تهدف أساساً إلى تحديد حجم الترسانة النووية الاستراتيجية (الصواريخ العابرة للقارات ــ الصواريخ متعددة الرؤوس ــ الصواريخ الاعتراضية ــ طريقة الانتشار.. الخ) في كل من الدولتين الأعظم[٤٧]. كما أنشيء الخط الساخن المباشر في يونيو ٦٣ بين الرئيسين الأمريكي والسوفيتي لكي يتدارك الرئيسان أي خطأ في الفهم والتقدير، فلا ينزلق العالم ــ بسبب خطأ غير متعمد ــ إلى كارثة الحرب النووية. وقد استعمل هذا الخط فعلاً، أيام حرب عام ١٩٦٧م بين الاسرائيلين والجبهة العربية[٤٨].

والخلاصة أن العالم يشهد منذ سنوات سباقاً رهيباً بين القوتين الأعظم في التسلح النووي والصاروخي. ويرى ماك نمارا (Mc. Namara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (عام ١٩٦٧م) أن هذا السباق لن يؤدي إلى تفوق إحدى القوتين على الأرض، لأنه لن يغير من موازين القوى بينهما، وإن كان ــ وبلاشك ــ يضع العالم على حافة الخطر. إلى جانب أنه يتطلب إنفاق ميزانيات هائلة تصل بنودها إلى أرقام فلكية[٤٩]. وعلى كل حال، فهذا السباق ــ مهما قيل عنه ــ لن تقدر عليه إلا القوتين الأعظم، سواء من الناحية المالية، أو من ناحية التكامل العلمي والفني والصناعي.

بقيت نقطة أخيرة وهي: ما هي النصيحة في إمتلاك العالم العربي للأسلحة النووية؟ والرد على هذا السؤال يطلب منا أن نتمهل قليلا حتى نستعرض أولاً موازين القوى الحالية في عالمنا المعاصر، لكي نتعرف تماما على موقع القوة النووية بين هذه الموازين، وحتى ندرك أيضاً ماذا نعني بالقوة النووية .. هل نعني قنبلة هيروشيما اليورانيومية أم قنبلة نجازاكي البلاتينومية، أم قنبلة عائلة «الميجا»، أم الهيدروجينية أو النوترونية، ثم ... وماذا عن الصاروخ؟.

موازين القوى المعاصرة :

وميزان القوى أو توازنات القوى، هي مفاهيم قديمة استخدمت في العلاقات الدولية. وتعني أساساً عدم الاخلال بالتوازن القائم. وتنظر إليه بعض الدول، خصوصاً الدول القوية ذات المصلحة، على أنه أساس قوى من أسس الحفاظ على النظام والاستقرار الدولي.

وحتى الحرب العالمية الثانية، كان ميزان القوى، يعني توازن القوى العسكرية، لأنها كانت بمفهوم ذلك العصر، أداة تنفيذ الغايات السياسية للدول، أو بمعنى آخر أداة فرض الإرادة والنفوذ على المسرحين الاقليمي والدولي. بل كان مجرد امتلاك دولة لقوة عسكرية قادرة وقوية كافياً لفرض هيمنة تلقائية على منطقتها. كما كانت الأحلاف والمحاور احدى الوسائل الأساسية، لخلق هذه التوازنات وتقسيم مناطق النفوذ في العالم.

وإذا كانت القوة العسكرية هي محور توازن القوى ومن ثم محور النفوذ العالمي، والدعامة الأولى للسياستين الخارجية والدولية. فهل بقي الحال على ماهو عليه بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ثورة المواصلات والاتصالات، وبعد الدخول إلى العصر النووي الصاروخي؟.

الغريب في هذا الموضوع والجديد في الوقت نفسه، أن التفوق العسكري لم يعد يعني بالضرورة كسب الحرب، بعكس ما كان سائداً ومتفق عليه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والقرن العشرين حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالتفوق في القوة العسكرية ـــ في ذلك الوقت ـــ كان يعني الانتصار وسحق الخصم في المعركة ومن ثم فرض الإرادة والهيمنة[٥٠].

ولكن الوضع اختلف تماماً بعد الحرب العالمية الثانية. حيث لم يعد التفوق العسكري يعني كسب الحرب. ودليل ذلك ما حدث في الهند الصينية بين عامي ١٩٤٦ ـــ ١٩٥٤م وما حدث في أندونيسيا بين عامي ٤٧/٤٩م وما حدث في الجزائر وقبرص وعدن والمغرب وتونس. في جميع هذه البلاد انتصرت القوى الوطنية ـــ رغم ضعف تسليحها وسوئه ـــ على الدول المستعمرة رغم تفوقها في التسليح. فقد عجزت هذه الدول الكبرى تماماً أمام الحركات الوطنية والمقاومات الوطنية وحرب العصابات. كما فشلت كذلك، الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية على الأرض، في فيتنام[٥١].

فقد كانت فرنسا تحكم الهند الصينية بجيش لم يتجاوز عدده خمسة عشر ألفاً، وبعد ذلك عجزت عن الانتصار على القوى الوطنية بقوة عسكرية بلغ عددها مائتي ألف. بل وهزمت في «ديان بيان فو» عام ١٩٥٤[٥٢]. كما اضطرت الولايات المتحدة إلى الإنسحاب من فيتنام بعد حرب طويلة مهلكة، رغم أن قوتها العسكرية هناك قد تجاوزت النصف مليون[٥٣]. وهذا كله يدعونا إلى وقفة تحليلية متأنية. وقفة تجعلنا نتساءل كيف هزمت هذه القوى العسكرية الكبرى أمام قوى وطنية، بينما لا وجه للمقارنة بينهما؟ وهل تغيرت موازين القوى في العلاقات الدولية؟ وما مستقبل القوة العسكرية وما أثرها في تشكيل مسار السياسات الخارجية والدولية ومصائر الدول؟ لاجدال أن هناك أوضاعاً جديدة، يتحتم علينا أن نتعرف عليها، حتى نخطو خطوات علمية سليمة.

وقد استخلص ماوتسي تونج (Mao - Tse - Tong) أن نجاح الجيوش الأوروبية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يرجع إلى قوتها العسكرية المجردة والتي ساندتها النهضة الصناعية الكبرى في أوروبا. وأن جيوش هذه الدول، حاربت بأسلحة وأنظمة متقدمة، جيوشاً وطنية سيئة التسليح والنظام. ولكن الأهم من هذا كله هو أنها استدرجت هذه الجيوش إلى معارك عسكرية نظامية ذات النمط الأوربي، وبذلك أوقعت الهزيمة بهم لعدم التكافؤ الواضح، وهو الأمر الذي تغير كلية في معارك الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية[٥٤]. فالخطأ الكبير إذن هو أن تحارب الجيش النظامي الحديث بطريقته العسكرية. ولهذا فإن حرب العصابات بما تمتاز به من ميوعة، وبما تتبعه من أساليب غير نمطية، أضاعت على القوى الكبرى تفوقها التسليحي الساحق. ولكن الشرط في نجاح هذا النوع من الحروب هو وجوب إتباع استراتيجية مخططة. وقد أعطتنا دروس التاريخ كثيراً من الأساسيات الهيكلية لمثل هذه الاستراتيجية. نذكر منها على سبيل المثال[٥٥]:

- يتحتم أن يكون الشعب مسانداً لها، وهذا يتطلب إعداده إعداداً إعلامياً وروحياً وجهادياً إعداداً عميقاً وسليماً.

- الشعب في حرب العصابات هو البحر الذي تختفي فيه السمكة وهم المحاربون. كما يمد البحر أسماكه بأكلها وشربها وأغلب احتياجاتها. وتنهزم القوى الوطنية إذا تدمرت إرادة الشعب.

- كلما كان هناك عنف في معاملة الحركة الوطنية كلما اكتسبت تعاطفاً كبيراً وأدت إلى نجاحها. وهذا ما حدث للثورة الجزائرية (١٩٥٤ ـــ ١٩٦٢م)، من وراء عنف الجنرال ماسو (Massu). فقد كان لعنف الجنرال وقسوته أثرهما في تعاطف قطاع عام من الرأي العام الفرنسي نفسه على الثورة.

- يتحتم أن تكون الحرب الوطنية حرباً شاملة (Total War) وفي كافة الجبهات والأماكن حتى تعجز القوى المعادية (القوى الكبرى) عن أن تواجهها، كما أن

هذا يؤدي بها إلى زيادة عدد قوتها العسكرية الموجودة في الحرب. وذلك بالضبط ما حدث للقوى الكبرى عندما واجهت القوى الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية. ففي الجزائر على سبيل المثال، بلغ عدد الجيش الفرنسي أربعمائة ألف موزعين في كل الأماكن. والغاية أنه كلما زاد العدد وكلما زادت القسوة، كلما زادت معارضة الرأي العام الفرنسي، ليس حباً في الثوار ولكن من وراء المعاناة التي يعانيها أبناءهم في الحرب، وللآلام النفسية التي تصيبهم. فنظرية الحرب «المنهكة» الطويلة أو شعار «إنهاك الحرب الطويلة» أساس من أسس نجاح الحروب الوطنية. وقد حدث هذا في الجزائر، وحدث في الهند الصينية، وحدث في فيتنام وأنجولا ويحدث في إيرلندا الشمالية وسيحدث في كل مكان.

• الحرب الوطنية تنتصر إذا لم تنهزم، والجيوش التقليدية تنهزم إذا لم تنتصر. وهذه هي القاعدة. وهذا ما حدث في فيتنام على سبيل المثال، فلم تنهزم القوى الوطنية ولم تنتصر القوات الأمريكية. والنهاية، طالت حرب، وأنهكت القوات الأمريكية نفسياً وجسمانياً ومعنوياً.. فانتشرت المخدرات وحبوب الهلوسة للهروب من.. الواقع. كما هرب كثير من الجنود من الخدمة العسكرية وقتل البعض ضباطهم.

كذلك، أُنهكت الولايات المتحدة سياسياً. فالمظاهرات ضدها في كل مكان، من داخل أمريكا نفسها حتى الشرق الأقصى. حتى أن كثير من كبار ضباط الجيش الأمريكي، بدأوا يطالبون بالخروج من فيتنام لإنقاذ الجيش الأمريكي نفسه كقوة عسكرية مقاتلة، وقبل أن تنهار الروح المعنوية والقتالية تماماً.

• وقد علق كيسنجر نفسه عام ١٩٦٩م على الحرب الفيتنامية بقوله: «نحن نحارب حرباً عسكرية في فيتنام، بينما العدو يحاربنا حرباً سياسية. ونعمل على استنزاف العدو عضوياً، وهو يستنزفنا نفسانياً».

• من أسباب نجاح الحروب الوطنية، هي ألا تكون متناغمة مع تحركات العدو وإلا أعطته المبادرة، وأن تعمل على تفجير مشاكله الداخلية، والإنهاك السياسي، وأن تقاس الحرب سياسياً وليس عسكرياً فقط. فكلما خلقت الحرب من مشاكل كلما حققت أهدافها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف انهزمت قوى عسكرية متفوقة أمام قوى عسكرية ضعيفة في الحروب الوطنية التي ذكرناها؟ وكيف فشلت الأمم الصناعية في حربها مع مستعمراتها القديمة. بينما انتصرت هذه القوى الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر (١٨ ــ ١٩) وأوائل القرن العشرين، واستعمرت مساحات شاسعة من العالم بأقل قوة عسكرية ممكنة. بينما فشلت تماماً في الوقت الذي استخدمت قوى عسكرية بلغت في أسوأ الحالات، عشرة أمثال ما استخدمته فيما قبل الحرب العالمية الثانية؟.

وإن كان أحد لايستطيع أن يقدم نموذجاً واحداً للتطبيق في كل الظروف والأحوال، إلا أن هناك نقاطاً استرشادية واجبة الأخذ بها في الاعتبار ــ وهي ما ذكرناها ــ بل أن بعضها ارتقي إلى مستوى الحقيقة. أما الحقيقة الكبرى فتتجسد في أن المسرح الدولي تغير والشخصية الدولية تغيرت والرأي العام العالمي تغير وثورة المواصلات والاتصالات والإعلام دفع كل ذلك إلى السطح. كما أن المنظمات الدولية والإقليمية والمنابر الدولية والحركات السياسية الدولية (حركة عدم الانحياز مثلاً) ــ مهما قيل عنها ــ غيرت من طبيعة المسرح الدولي ، وخلقت متناقضات وثغرات تنفذ منها الدول الصغيرة. ولكن المهم في هذا كله، أن تعي الدول الصغيرة كل هذه الحقائق، بعقل وفهم وعلم.

وستظل التساؤلات كثيرة، أكثر مما يستطيع أي عالم أن يبحث لها عن إجابات. وإن كان من الضروري أن تصاغ كل هذه الظواهر والحقائق في الأطر العلمية والنظريات. ولكن المسألة لن تكون بهذه السهولة. فمثلاً: الدبلوماسية قد تؤمن لك التصويت في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، ولكن لاتضمن لك التنفيذ، إذ لابد من القوة. وهذه القوة نفسها لاتضمن لك التصويت، فاستخدام الصاروخ أو القنبلة النووية،

لايضمنان لك ذلك أبداً. وهذه هي المتناقضات التي نعيشها في عالمنا المعاصر. القوة والضعف في آن واحد.. وهل صحيح أن العالم لايزال ينقسم إلى قوى عظمى ومتوسطة وقوى صغري.. ومانصيب التجمعات الإقليمية من هذا التقسيم؟ فقد تكون مصر دولة صغرى، ولكن عندما يقاس العالم العربي، فربما نعتبره قوة متوسطة قياساً بالقوى الأخرى. ثم.. هل مقياس القوة، لايزال بقياس القوة العسكرية المجردة أم هو مقياس أشمل وأعم؟ وما هو نصيب القوى النووية في ميزان القوى؟.

ولأن القوى النووية قد أخذت منا كل الانتباه، إلى الحد الذي تعتقد فيه كثير من الدول بأن امتلاك هذه القوة يرفعها إلى مصاف الدول الكبرى ويضمن لها الأمان. من أجل هذا الإحساس أو الاعتقاد الصائب أو الخاطيء، يتوجب علينا أن نعالج موقف القوة النووية ومستقبلها بشيء من التوضيح المبسط.

ومع عدم التقليل من أهمية القوة النووية، إلا أن الإقدام أو المغامرة باستخدامها، أصبح أمراً مشكوكاً فيه. فمن من الدول أو القادة أصبح لديه الإرادة — بعد قنبلتي هيروشيما ونجازاكي — لاستخدام القنبلة مرة أخرى؟ فالولايات المتحدة وهي إحدى القوتين الأعظم، لم تجد في نفسها قوة الإرادة أو النية في استخدامها في فيتنام في الأوقات الحالكة التي تمرغت فيها هيبتها الدولية وجيشها كله بل وسمعتها العسكرية كلها في التراب. ويؤيدنا في هذا الرأي العالم دافيد بلدوين وغيره من العلماء[٥٦].

ويقول ماك جورج باندي (Mc. George Bundy) في بحثه عن مستقبل الردع الاستراتيجي، بأنه بعد قنبلة هيروشيما ونجازاكي بدأ بعض المفكرين في العالم يعيدون النظر في المخاطر التي يتعرض لها العالم فيما لو احتكرت دولة واحدة القوة النووية، ثم أغراها هذا الاحتكار باستخدامها لحل مشاكلها الدولية وفرض إرادتها. ولذلك بدأ رجال من أمثال اتشيسون (وزير خارجية أمريكا في عهد ترومان) والفرد ليلنتال (كاتب أمريكي كبير يهودي ضد الصهيونية) وأوبنهايمر (العالم الذري والمدير الفني لمشروع مانهاتن الذي توصل إلى تفجير القنبلة الذرية) وغيرهم يطالبون بوضع القنبلة النووية تحت نوع من الإشراف الدولي[٥٧].

وعلى كل، فبعد توصل روسيا إلى القنبلة، والسباق النووي والصاروخي بين القوتين. وصل الاستخدام النووي إلى طريق مسدود، بل وأصبحت القوة النووية تهدف لمنع الحرب لا كسبها، لأن أي حرب نووية لن تترك وراءها شيئا يكسبه المتحاربان. بل أن الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، عاجزة عن استعمالها ضد الدول الصغيرة أو الكبيرة أو حتى التهديد باستعمالها. فكما قلنا لم تمتلك أمريكا الإرادة على استخدامها في حرب فيتنام وقبلها في حرب كوريا (١٩٥٠ — ١٩٥٢م) يوم أن كانت لا تزال تملك القدرة على استخدامها منفردة[٥٨]. وستبقى إمكانية استخدام الأسلحة النووية سؤالاً مفتوحاً لكافة الاجتهادات والاحتمالات، ولكن الأرجح أن استخدامها، هو عندما ينفلت العالم نحو الفناء.

وحتى التصعيد بين القوتين الأعظم. أصبح أمراً محسوباً بغاية الدقة. ففي أزمة صواريخ كوبا عام ١٩٦٢م، صعدت الولايات المتحدة الموقف، ووضعت كافة خطط الحصار والإنزال العسكري في الجزيرة، ولكن رغم قوة موقفها من كافة الوجوه إلا أنها توقفت عن استغلاله إلى النهاية، حيث لم تصر على إسقاط نظام كاسترو مثلاً، بل قبلت الحلول الوسط المرضية للطرفين (روسيا وأمريكا) واكتفت بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة. وكما يقول الجنرال الفرنسي «بوفر» لم يكن عند أحد النية أو التصميم على الانتحار[٥٩].

فتصعيد المواقف أمر خطير للغاية، قد يقود إلى مغامرة غير محسوبة كما حدث في حرب ١٩٦٧م. وعلينا أن نعلم تماماً أن اتجاهات التصعيد ومنعطفاته تتوقفان على ردود فعل الطرف الآخر . ولذلك فعلى الطرف الذي يقوم بالتصعيد أن يدرك ذلك تماماً وإلا أساء إلى نفسه، خصوصاً بعد أن يصبح التراجع أمراً غير ممكن. فكثيراً ما يجد الطرف الذي يصعد، نتيجة لخطواته غير

المدروسة، أنه قد فقد مرونة الحركة وقدرة المناورة. فأصبح حبيس طريق واحد. كما يجب أن تتواكب الحركة الدبلوماسية مع سياسة التصعيد، وتفتح الأبواب أمام الخيارات البديلة، حتى لايكون أمام الطرف الآخر خيار إلا الخيار الصعب وهو المواجهة التي تقود إليها المواقف اليائسة.

والمشاهد أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يدركان ذلك تماماً، بل هما حريصان كل الحرص على عدم انتهاج سياسيات التصعيد النووي، لإدراكهما أن في ذلك دمار العالم. فعلى الدول الصغرى أن تعي ذلك وتتحكم في اعصابها السياسية. وأن تتفهم بعمق نظريات التصرف في الأزمات الدولية، حتى لا تقع في مخاطر العفوية والشعارات[٦٠].

وعلينا الآن أن ندرك أن الحرب النووية، أصبحت أمراً بعيد الاحتمال، أو احتمالاً مجنوناً. فقد تطورت الترسانة النووية في كل من الدولتين الأعظم لدرجة مذهلة. فالقنابل تطورت، والرؤوس النووية تطورت ووصلت قوة انفجارها حتى ٢٥ مليون طن (٢٥ ميجا طن) أي ١٢٥٠ مرة قوة قنبلة هيروشيما. والصواريخ تطورت. فهناك الصاروخ بأنواعه المتعددة ومسافاته المتعددة، وقواعد إطلاقه البرية والبحرية والجوية. والأمر المذهل في الصاروخ أنه أصبح دقيقاً في إصابة الهدف. وربما يتفوق على الأسلحة التقليدية الموجهة بشرياً كالبندقية. فالصاروخ «كروز» بلغت دقته الدرجة التي تسمح باستخدامه لمساندة القوات في أرض المعركة. وربما يكون هذا سر القلق الروسي من نشر صواريخ كروز وبيرشنج في أوروبا[٦١].

فما هو إذن موقف موازين القوى، من هذا التطور؟ قديماً، ونعني بذلك حتى الحرب العالمية الثانية، كان ميزان القوى — كما ذكرنا — يعني حالة التوازن العسكري بين الطرفين أو بين الأحلاف والمحاور. أما الآن، فقد دخلت إلى ميزان القوى التقليدي موازين أخرى. وأصبحنا نسمع عن ميزان الردع وميزان الرعب، فما هي هذه الموازين؟.

أما ميزان القوى التقليدي، وهو بمفهوم التوازن العسكري التقليدي، فلا يزال قائما بين الدول المتوسطة والصغيرة. وبين التجمعات الاقليمية، وحتى بين الدول الكبرى وجيرانها. فالتفوق العسكري التقليدي لروسيا ضمن لها هيمنتها الكاملة على أوروبا الشرقية.

وميزان الردع : هو أن تمتلك دولة قوة رادعة. وغالباً ماتكون قوة عسكرية تقليدية، تمكنها من منع عمل شيء يهددها، أو تأديب طرف قام بفعل. وميزان الردع إما أن يكون هجومياً أو دفاعياً، فالردع الهجومي يعني التفوق العسكري الساحق الذي يمكن من الهجوم وتحقيق الهدف منه. أما الدفاعي فهو الذي يمنع الهجوم. فرغم أن الدول العربية مجتمعة تملك قوة عسكرية تفوق القوة الإسرائيلية بنسبة ما يقرب من ٣:١ إلا أنها لا تعتبر قوة رادعة لتجزئتها وعدم قدرتها على حرب إسرائيل كقوة موحدة. وهذا في الوقت الذي تعتبر قوة إسرائيل قوة رادعة لتفوقها على جيرانها.

وأما **ميزان الرعب** : فيعني القدرة على التدمير الشامل . وهذا الميزان قاصر حتى الآن على القوتين الأعظم لأنه يرتكز ارتكازاً كلياً على القوة النووية. ولقد بني ميزان الرعب هذا على أساس أخذ كل الاعتبارات العلمية في الحسبان. وعلى أساس الضربة النووية الثانية. فبداية ليس هناك القوة النووية العظمي (روسيا — أمريكا) التي لديها الإرادة لأن تكون هي البادئة بحرب نووية، لعلمها تماماً أن في ذلك فناء العالم. ولذلك فاستراتيجيتي الدولتين النووية، تقوم على أساس أن الطرف الآخر هو الذي يقوم بالضربة الأولى. ومع وجود هذا التطور الهائل في الصاروخ والالكترونيات والاستطلاع الالكتروني والفضائي، ووجود الصاروخ المعترض ونظم الدفاعات الصاروخية البالغة التطور، فقد قدر كل طرف من طرفي القوة الأعظم، أن النسبة الكبرى من صواريخه ستدمر، إلا أن النسبة المتبقية — ولتكن مثلاً ١٠٪ — كافية لتدمير الطرف الآخر.

وطبيعة الحرب النووية بين القوتين الأعظم مصممة تصميماً جهنمياً. ولانجد كلمة أخرى تعبر عن ذلك.

فكل طرف لديه ترسانة نووية، بلغ عدد رؤوسها عند كل طرف منهما حوالي ثلاثين ألف رأس تقريباً[٦٢]. وبمجرد أن يطلق أحد الأطراف ــ الطرف الأول ــ قوته النووية على الأهداف المسبق تهديفها، سيعلم الطرف الآخر ذلك في لحظة الاطلاق، بواسطة أجهزة الاستطلاع البالغة الدقة والتطور، وفي هذه اللحظة يقوم الطرف الثاني ــ بعد التأكد ــ بالضربة الثانية (براً وجواً وبحراً)، معلنا حرب الصواريخ النووية، بين الصاروخ المنطلق والصاروخ المعترض والصاروخ القمري. كل يفجر الآخر. ولكن القوة النووية المتبقية ــ وهو مانسميه **بمعامل الرعب** (نسبة الـ ١٠٪)[٦٣] ــ من هذه الحرب الصاروخية كافية تماما لتدمير كل من الطرفين تدميراً كاملاً.

والكارثة التي سيواجهها العالم تأتي من ثلاث أمور: الأول، حرب الفضاء النووية بين ترسانتين نوويتين تبلغ الآن الملايين من الأطنان (قوة الصاروخ الواحد ٢٥ ميجا «مليون» طن). هذه القوة الهائلة من التفجير الذري، تدمر في حد ذاتها العالم كله. أما الأمر الثاني، فهو سحابة الإشعاع الذري التي ستغلف الكرة الأرضية، والتي يسميها العلماء بالشتاء الذري، وبسببها ستفني الحياة على الأرض. والأمر الثالث والأخير، هو أن تجارب الانفجار الذري الواحد، وفي أماكن مختاره ومقفله إلى حد ما، أوضحت أن الإنشطار هو إنفجار ثلاثي ينتهي ــ كما أوضحنا ــ بثمان انشطارات. ولكن بما أن الإنفجار النووي يؤدي إلى سلسلة من الانشطارات النووية، فليس هناك دليل علمي واحد يدلنا على توقف سلسلة الانشطارات عند هذا الحد، في مواجهة آلاف الرؤوس التي ستنفجر في وقت واحد أو أوقات متقاربة.

هذا عرض مبسط ولكن علينا أن نعي تماماً أن حرباً نووية بين القوتين الأعظم، معناها فناء البشرية كلها. وهذه هي الكارثة التي تواجه عالم اليوم. ولكنها في الوقت ذاته كارثة يبلغ حجمها درجة يعجز العقل عن تصورها، إلى المدي المخيف الذي قد ينقذ العالم. فليس هناك عاقل أو نصف عاقل يريد أن يدفع العالم كله إلى هذا الفناء، إلا أن يكون «نيرون» نووي جديد. أما واجب دول العالم بل وواجب كل إنسان يدب على الأرض، فهو المطالبة بوضع القوة النووية تحت إشراف نظام كامل يكفل الأمان والتعقل والأناة، وليس تحت سيطرة فرد، قد يقوده انفعال أو جنون أو خطأ إلى القيام بضربة نووية. وإذا كان العالم كله لايقدر على إيقاف التطور النووي والصاروخي، ناهيك عن تدمير الترسانة النووية الحالية، فلا أقل من أن تكون هذه الترسانة تحت سيطرة نظام عاقل هاديء متزن، لاينفعل ولايخطيء.

وأمام كل ماعرضناه من حقائق، نشعر تماماً أن القوة المجردة، (أي القوة العسكرية) أصابها الاهتزاز، بعد الحرب العالمية الثانية. فأمامنا جيوش نظامية لدول كبرى (فرنسا ــ الولايات المتحدة) لم تحقق انتصاراً عسكرياً ــ ولا نقول هزمت ــ أمام قوى الحركات الوطنية، التي حاربتها معارك غير نمطية، بطريقتها هي، وليس بأسلوب الجيوش النظامية.

صحيح أن القوة العسكرية للدول الكبرى تطورت وتخطت حدود العقل، فوصلت إلى موازين الرعب، والدمار الشامل. ولكننا في الوقت ذاته نشاهد ظاهرة جديدة، وهي أنه كلما تصاعدت القوة العسكرية، كلما صعب استخدامها، بل ويبدو أنها قد تحيدت، أو بالأصح يبدو أن الدول الصغرى، لم تعد تخشاها أو لم تعد تحس أن الأمر أصبح يخيفها. ونتيجة لهذا كله، فقد توارت عن المسرح الدولي الحروب الشاملة، وحلت محلها الحروب الداخلية (العصابات) والإقليمية، وكلها حروب محددة.

والجديد الذي نراه، هو أن الدول التي تمتلك الأسلحة النووية عاجزة تماما عن استخدامها أمام الدول الصغيرة، أو حتى التهديد باستخدامها. فالاستخدام النووي أصبح مرتبطا فقط بالقوتين الأعظم. حيث أن ميزان الردع الشامل أو ميزان الرعب لايزال ثنائي القطب[٦٤]. بل أن مضمون الاستراتيجية ــ للدولتين

الأعظم ــ هو أن تتحمل الضربة النووية الأولى مهما كان حجم الخسائر، ثم ترد بالضربة الثانية[٦٥]. وبناء على هذه الاستراتيجية أصبح الرعب المتبادل هو صمام الأمان للعالم وضمانه لمنع الحرب النووية الشاملة. ويبدو أن ميزان الرعب هذا قد أصبح الآن أفضل وسيلة للبقاء. كما أن المشاهد لنا هو أن القوتين الأعظم حريصتان أشد الحرص على عدم انتهاج سياسات التصعيد والمواجهات النووية. وإن كانتا قد استبدلتاها باستخدام الأماني القومية للدول الأخرى، وطموحات زعمائها السياسية، لخلق الأزمات والحرب المحدودة بين هذه الدول. كما يحدث الآن في أمريكا اللاتينية، وإلى درجة ما، في أفريقيا. إلا أن الدول الكبرى تسيطر على هذه النزاعات إلى حد كبير، فهي أولاً وأخيراً صانعة السلاح الذي يشعلها ويعطيها المقدرة على الاستمرار. كما أنه من أهداف هذه النزاعات والحروب ــ من وجهة نظر الدول الكبرى ــ هو تحسين ظروفها الدولية، وتقوية مراكزها التفاوضية وفرصها للمساومات السياسية[٦٦].

ويمكننا الآن، صياغة ما عرضناه، من آراء في صورة نتائج تكاد أن تكون شبة مؤكدة.

١ ــ المواجهات النووية الشاملة أصبحت مستحيلة. بل أن استخدام قنبلة نووية من نوع قنبلة هيروشيما أصبح أيضاً شبه مستحيل. فالرأي العام العالمي والضمير العالمي، لايتسعان الآن لقبول هذا الفعل أصلاً. وكذلك خشية أن تنفلت الأعصاب، ويتسيد الهوس على الموقف فتشترك أطراف نووية وتبدأ الحرب النووية الشاملة.

وليس معنى هذا أن تتغافل الدول العربية مثلاً عن حقيقة امتلاك إسرائيل للقنبلة النووية، بل على العكس، فضرورة وصول الدول العربية إلى صنع القنبلة، أصبح أمراً يحتمه «ميزان الردع» بينها وبين إسرائيل. وليس معنى تحقيق هذا الميزان، أن تدخل في سباق نووي أو إنشاء ترسانة نووية، بل يكفيها وجود عدد من القنابل من نوع قنبلة هيروشيما. وهذا أمر ليس بالمستحيل عليها[٦٧].

٢ ــ لاشك أن الدول الصغيرة في وضع دولي جيد بالنسبة للدول الكبرى. وذلك من حيث استخدامات القوة العسكرية ضد الحركات الوطنية. حيث عجزت منذ مابعد الحرب العالمية الثانية، عن تحقيق انتصار عليها، رغم دفعها بمئات الألوف من جنودها إلى المعركة. ولكن شريطة أن تحاربها ــ أي الدول الصغيرة ــ بنمط وأسلوب الحروب غير التقليدية، وشريطة أيضا أن تستنزفها سياسياً ونفسياً وإعلامياً ودبلوماسياً.

٣ ــ ولهذا ففرض الإرادة السياسية على الدول باستخدام القوة العسكرية أمر انتهى تقريباً، اللهم إلا في حالات معدودة سمحت بها الانتماءات العقائدية أو الصراعات الداخلية بين القوى الوطنية نفسها .

٤ ــ ستظل الحروب المحلية أو الإقليمية المحدودة تعيش بيننا. وهي حروب ليست بعيدة عن أصابع الدول الكبرى طالما أنها ستحقق لها مصالح على مسرح السياسة الداخلية أو الدولية.

٥ ــ هناك ترابط عضوي وثيق بين السياسة الخارجية للدولة وسياستها الدفاعية وأمنها القومي. فقد أثرت الأوضاع النووية وموازين القوى المعاصرة، على مسار السياسة الخارجية والدولية في مجموعها. كما أنه، في الوقت نفسه، يؤثر أي تغيير في السياسة الخارجية للدولتين الأعظم على السياسات الخارجية للدول الأخرى، وإن كان هذا التأثير يحدث بدرجات متفاوتة.

٦ ــ الاستراتيجية النووية للدولتين الأعظم، لم تعد تعني كبر الترسانة النووية ومن ثم تحقيق التفوق لأحد الأطراف، ولكن هي ــ كما يقول كيسنجر ــ في قدرة الطرف الآخر على القيام بالضربة الثانية والتي أصبحت الهدف الأساسي. وهذا يعني حفاظ القوتين الأعظم على «**معامل الرعب**» بل وتدعيمه[٦٨]. ولهذا فلم يعد الغرض من الأسلحة النووية حفظ توازن القوى فحسب كما كان الحال عندما أنشيء حلف الأطلنطي[٦٩].

كما أن امتلاك دول العالم الثالث للأسلحة النووية.

لايغير بتاتاً من موازين القوى بين الدولتين الأعظم، وإن كان سيعقد المشكلة النووية بصورة عامة على المسرح الدولي، إلا أنه يحقق للدولة النووية كالهند قوة «مضافة» لميزان الردع.

وقياساً على هذا الواقع، فامتلاك الدول العربية للقنبلة ــ كما سبق أن أوضحنا ــ ضرورة لتحسين موقف ميزان الردع بينها وبين إسرائيل.

٧ ــ القوة النووية أو القوة التقليدية، ليست القوة الكاملة، فكثيراً ما لاتستطيع الدول استخدام قوتها العسكرية المجردة، حتى في حل مشكلة بسيطة مع دولة أخرى. إذ ليس معنى امتلاك القوة، أنه يمكن للدولة استخدامها. ورغم الاعتراف بأن القوة العسكرية هي مركز القوة الدولية، إلا أن المشاهد، أن هذه القوة أصبحت دفاعية أكثر منها هجومية في علاقاتها مع الدول الأخرى.

٨ ــ إن ثورة الاتصالات والمواصلات والنقل والإعلام غيرت كلية من طبيعة المسرح الدولي، التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية. فقد أصبح هناك رأي عام دولي، وأصبحت هناك صراعات عقائدية. بل أنه ليقال أن أخطر مايهدد العالم، ليس المدفع الروسي أو الدبابة الروسية، ولكن العقيدة الشيوعية. كل هذه العوامل شكلت ضغوطاً هائلة أدت إلى تحجيم استخدامات القوة العسكرية بل يمكن القول أنها أدت إلى ضعفها في حسم المشاكل الدولية.

ولهذا كله أصبح حتما، أن نبحث عن مفاهيم جديدة للقوة، تتسم بالمرونة والتكيف مع المواقف الدولية المختلفة. ومن هذا المنطلق برزت فكرة «قوة الدولة الشاملة».

معادلات القوة :

تغير اذن معنى القوة، من القوة المجردة أي القوة العسكرية، إلى معني أكثر شمولاً ومضموناً أكثر اتساعاً. إذا لم تعد قوة الدولة ممثلة في قوتها العسكرية فقط، بل تجاوزتها إلى مجالات من القوى الأخرى، كالقوة المالية والاقتصادية والتجارية وغيرها. كما أن القوى الجديدة التي شملتها النظرية، تتميز بالمرونة وإمكانية الاستخدام في الظروف والنزاعات الدولية المختلفة[٧٠]. ومن هذه النظرية الشاملة، لم تعد السياسة الخارجية للدولة مؤسسة على القوة العسكرية فقط ــ وهي التي تحيدت ــ أو على مجموعة من الافتراضات والاحتمالات، بل على القوة الشاملة بكل عناصرها الاقتصادية والمالية والتجارية والاستراتيجية[٧١]. هذا إلى جانب، أن السياسات الخارجية اكتسبت بذلك قدراً محسوساً من المرونة والحركة[٧٢]. كما أصبحت تقاس أبعاد الدولة في علاقاتها الخارجية، بمقدار ما هي عليه من قوة شاملة[٧٣].

كذلك، قد تغير هدف القوة، فبدلا من معني فرض الإرادة السياسية وهو المعني الذي كان سائداً فيما قبل الحرب العالمية الثانية، إلى معني التأثير على سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تتوافق مع أغراض الدولة[٧٤]. إلا أنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا دائماً، أن استخدام القوة أياً كانت، ليس استخداماً مطلقاً، تحركه المصالح الفردية، فهناك رأي عام يقف أمام ذلك، كما أن هناك بعض القواعد الأخلاقية ومباديء القانون الدولي والنظام الدولي والحق الطبيعي لكافة الدول في السيادة على مقدراتها[٧٥].

يقي علينا أن نتساءل، ماهي مكونات القوة الشاملة للدولة؟ وقد تناول هذا الموضوع، الدكتور إسماعيل مقلد في مؤلفه الذي ذكرناه، بأن مكونات القوة القومية للدولة ــ هكذا يسميها ــ تشمل:

الرقعة الجغرافية (المساحة ــ التضاريس ــ الموقع ــ المناخ) ــ الموارد الطبيعية ــ السكان ــ مستوى النمو الاقتصادي ــ القوة العسكرية ــ الكفاءة الإدارية والسياسية ــ والروح المعنوية[٧٦].

ولكن دافيد بلدوين، في كتابه[٧٧]، قسم قوة الدولة إلى قوة مفترضة (Putative Power) وقوة فعلية أو واقعية (Actualized Power). وبذلك يرى بلدوين أن

الفشل في امتلاك القوة، يرجع ــ في كثير من الأحيان ــ إلى فشل الدول في تحويل القوة المفترضة إلى قوة فعلية[٧٨].

كذلك حاول العلامة كلاين (Cline) أن يقيس القوة، ويعطي لكل عنصر فيها درجة ما على أن يكون مجموع الدرجات الكلي مائة. وبناء على فكرته هذه فقد رأي أن :

القوة الفعلية للدولة (١٠٠) = (السكان + الأرض + القدرة الاقتصادية + القوة العسكرية) × (الهدف الإستراتيجي + الإرادة على العمل).

وبتطبيق كلاين لهذا التحليل، فقد حصلت الولايات المتحدة على ٣٥ بينما حصل الاتحاد السوفيتي على ٦٧٫٥[٧٩].

وقد عارض كثير من العلماء تحليلات كلاين لأنها تقوم على تقديرات تختلف من عالم لآخر. فبينما يرى أحد العلماء أن قدرة الدولة الاقتصادية تستحق عشر درجات مثلاً، يرى آخر أنها تستحق خمس عشرة درجة وهكذا. وعلى أي الحالات، فرأينا أن هذه التحليلات كلها اجتهادات استرشادية، ولكنها في الوقت نفسه محاولات علمية جادة لتنظير موضوع القوة، لما له من أثر بالغ على السياسة الخارجية والدولية.

وقد قام الباحث بدراسات في موضوع القوة هذا، ويرى أن قوة الدولة في السياسة الخارجية والدولية تختلف عن قوة الدولة في حماية أمنها الجغرافي والعسكري. فبينما الأولى تقوم على القوة الشاملة أي القوة بكامل مكوناتها، إلا أن الثانية تقوم على القوة العسكرية المجردة وعلى تحقيق ميزان الردع، مع الحفاظ الدائم عليه.

كما يرى الباحث أن القوة الشاملة (Comprehensive) وهي التي يسميها دكتور إسماعيل مقلد القوة القومية، تتأسس على قوتين. الأولى: هي القوة الطبيعية البحتة. وهي في واقع الأمر الركيزة والأساس التي تنشأ منها قوة الدولة. والثانية: هي القوة المكتسبة أو الأصح القوة المضافة. وهي القوة التي تكسبها من تنمية القوة الطبيعية واستغلالها، أي أنها في واقع الأمر قوة مضافة إلى القوة الطبيعية. وبدونها تظل القوى الطبيعية قوى معطلة أو لافعالية لها. فمثلاً الإنسان المثقف المتعلم التقني.. الخ. يعادل الإنسان (قوة طبيعية) + الثقافة + التعليم + التقنية.. وكلها قوة مضافة تكسب الإنسان فعالية أكثر وقوة أفضل. فالقوة العربية امتلكت الدبابات بأعداد أكبر، وكذلك المدافع وكذلك الجنود، ولكنها لم تحسن استخدامها الاستخدام الأمثل والصحيح، بسبب ماقد كان من ضعف في القيادات، وسوء في التنظيم والتخطيط، ونقص في تدريب الجنود، وعدم تكامل في التسليح.. الخ وكلها أيضا قوة مضافة.

وعلى ذلك فالشعب المتعلم الصناعي الذي يأخذ بأسباب التقنية الحديثة يعطي للدولة قوة مضافة. وكذلك تنمية الموارد بكل أبعادها واتساع نشاط التجارة الخارجية وتشابك المصالح، يكسب الدولة قوة مضافة ويجعلها أقدر على التأثير في المجتمع الدولي وأقدر وأقوي على المفاوضات وتحقيق أهداف سياستها الخارجية. كما أن إمتلاك الدولة لعنصر من عناصر الندرة (كالنفط) يعطيها مركزاً متميزاً في المجتمع الدولي، لو أحسنت الاستخدام. وقس على ذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي والبنية الأساسية وغيرها.

وخلاصة القول، أنه لايكفي أن تكون الدولة ذات قوة طبيعية، لكى تكون دولة قوية في المجال الدولي. فالولايات المتحدة والبرازيل، قد تكونان متقاربتين في القوة الطبيعية، ولكن مع ذلك ــ فلا وجه للمقارنة بينهما في المجال الدولي. وهل كانت روسيا في القرن التاسع عشر أو الثامن عشر، رغم مواردها الطبيعية الهائلة، في مكان مقارنة مع انجلترا؟.

وانطلاقاً من ذلك، فالقوة «المضافة» إذن، أمر حتمى لاكتمال مضمون القوة الشاملة. ولهذا فعلى الدول أن تنتبهْ إلى هذه الحقيقة، وتضع لنفسها استراتيجيات لبناء القوة الشاملة. وأعني بذلك العالم العربي، ذا الموارد الطبيعية الهائلة. فالقوة المضافة هي العامل الذي يعطي للقوة الطبيعية عناصر قوتها.

وقد ألقت استخدامات القوة الشاملة للدولة، لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، عبئاً علمياً على الدبلوماسية والدبلوماسيين. حيث أصبح من الضروري المعرفة الواعية والدارسة لنظريات السياسية الدولية واستخدامات القوة الشاملة في الأزمات الدولية[٨٠]. فقد بينت هذه النظريات متي وكيف وإلى أي مدي نستخدم نظرية الاحتواء أو نظرية المواجهة، أو كيف تستعمل النظرية الاقتصادية كأداة لتحقيق أهداف الدولة الخارجية، ومنع المتناقضات والحد من المواقف الضارة بمصالح الدولة.

وهذا بعكس الدولة التي تصبح رهينة مشاكلها الاقتصادية والأمنية والسياسية لضعف قوتها الشاملة. فمثل هذه الدولة تفرغ من القدرة على الحركة الذاتية، بل وتصير عرضة للاستقطاب الدولي والدوران في مسار السياسات الخارجية الأخرى.

وخلاصة القول، فإن قوة الدولة الشاملة، هي في حقيقة الأمر، العامل النشط الذي ترتكز عليه سياسة الدولة الخارجية والدولية، وإلا كانت سياسات هشة لاترتكز على قاعدة صلبة. كما أن المرونة السياسية مردها إلى شمولية قوة الدولة وسعة مجالات تحركها، بحيث تخلق للدولة قدرتها على الفعل (Action) أو الارغام (Compellence) أو التـــأثير (Influence)[٨١]: فالمساعدات الاقتصادية والفنية مثلاً **تؤثر**، والحظر التجاري أو فرض نظام الحصص أو المقاطعة أو إنتهاج سياسات جمركية، **ترغم**، والقوة العسكرية **تردع**. وبذلك، فالقوة الشاملة متداخلة مع مسار سياسة الدولة الخارجية والدولية. المهم أن تكون متناغمة معها في انسجام هادف.

وختاماً للموضوع وتبسيطاً له. فقد اجتهد الباحث للوصول إلى بعض المعادلات والرسوم البيانية. التي تعطينا تصوراً عن مضمون القوة الشاملة ومكوناتها. وبالتالي يمكننا أيضاً إدراك أثرها في السياسة الخارجية والدولية.

١ ــ قوة وقدرة الدولة

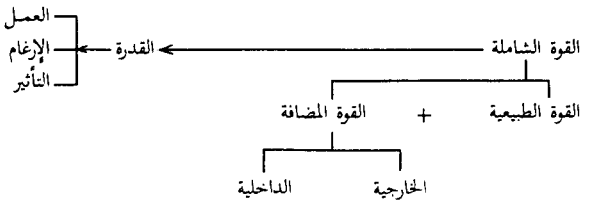

٢ ــ القوة الشاملة

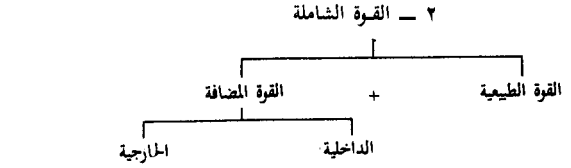

القوة الطبيعية	القوة المضافة الداخلية	القوة المضافة الخارجية
(٠) الموارد الطبيعية	(٠) البنية الأساسية	(٠) الأحلاف
(٠) المساحة	«طرق ــ مطارات	«الجماعية ــ
(٠) الموقع الجغرافي	موانيء .. الخ»	الإقليمية .. الخ»
(٠) المناخ	(٠) مستوى السكان	(٠) الانتماءات
(٠) السكان	«التعليمي ــ الثقافي	«الإسلامي ــ العربي
(٠) الأهمية الإستراتيجية	التقني ــ الصحي ..الخ	عدم الإنحياز .. الخ»
(٠) موارد الندرة		(٠) المكانة والاعتبار الدولي
(النفط ــ اليورانيوم .. الخ)	(٠) حجم الإنتاج وتنوعاته	(٠) توازنات القوى
(٠) القوة العسكرية	(٠) إنتاج الأسلحة	(٠) الأمن القومي
(٠) ... الخ	(٠) القوة المالية والاقتصادية	«الإقليمي والدولي»
		(٠) ... الخ
	(٠) درجة استغلال الموارد	
	(٠) التجارة الخارجية	
	(٠) الإعــلام	
	(٠) القيم الدينية	
	(٠) القيم القومية العامة	
	(٠) الأيدلوجيــات	
	(٠) قيمة العمل والجدية	
	(٠) ... الخ	

٣ ــ قدرة الدولة

العمل (Action)	الإرغام (Compellence)	التأثير (Influence)
(٠) استخدام القوة العسكرية	(٠) الإنسحاب	(٠) الحركة الدولية
(٠) الردع	(٠) تغيير القرار	(٠) النزاعات الدولية
(٠) الإنتقام الشامل	(٠) تجميد القرار	«المصالحات ــ الوساطات..الخ»
(٠) الأحتــواء	(٠) العقوبات	(٠) المفاوضــات
(٠) المواجهة	(٠) فرض الإتفاقيات	(٠) التصويت
(٠) المقاطعة	(٠) التعويضات	(٠) المساندة الدولية
(٠) قطع العلاقات	(٠) ... الخ	(٠) الاقتناع
(٠) ... الخ		(٠) ... الخ

ولعلنا بعد ذلك، نكون قد ألقينا بعض الضوء على الزوايا، وبعض الأضواء على القوة ومضمونها وفعاليتها في الوقت المعاصر. ولا يسعني، وأنا أختم هذا البحث، إلا أن أكرر قول وينستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية: ليس هناك سياسة خارجية ذات مصداقية، إذا لم يكن وراءها قوة كافية، وإذا لم يكن هناك استعداد قومي، لتقديم تضحيات في سبيلها».

الهوامش

(١) Reynolds, Charles, **Theory and Explanation in International Politics**, Martin Robertson and Co. Ltd., London, 1975, P. 181.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٧٤.

(٣) Baldwin, David A., **Power, Strategy, and Security, (Power Analysis and World Politice)**, Guildford, Surrey, U.K., 1983, pp. 17 and 19.

(٤) بلدوين، دافيد، **المرجع السابق**، ص ٢٩.

(٥) د. عبدالخالق، محسن، **أزمة جزر فولكلاند**، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، مارس ١٩٨٣م، ص ٨٧ — ٩٩.

(٦) رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٩٨، ١٩٩.

(٧) Kissinger, Henry A., **The Dimensions of Diplomacy, (Reflections on Power and Diplomacy)**, The John Hopkins Press, Baltimore, 1967, P. 20.

(٨) **المرجع السابق**، ص ٢٣.

(٩) **المرجع السابق**، ص ٢٧ — ٣٤.

(١٠) **المرجع السابق**، ص ٣٢ — ٣٣.

(١١) بلدوين، دافيد، **المرجع السابق**، ص ٣.

(١٢) **المرجع السابق**، ص ٣.

(١٣) **المرجع السابق**، ص ٤.

(١٤) Bundy, Mc. George, **The Future of Strategic Deterrence**, Archon Books, Hamden, Connecticut, 1981, P. 5.

(١٥) **المرجع السابق**، ص ٥.

(١٦) **المرجع السابق**، ص ٥ — ١٢.

(١٧) Tsipis, Kosta, **Arsenal: Understanding Weapons in the Nuclear Age**, Simon and Schuste, New York, 1983, pp. 13 - 28.

(١٨) **المرجع السابق**، ص ١٣.

(١٩) **المرجع السابق**، ص ١٧.

(٢٠) **المرجع السابق**، ص ١٦، ١٧.

(٢١) **المرجع السابق**، ص ١٨.

(٢٢) **المرجع السابق**، ص ١٨.

(٢٣) **المرجع السابق**، ص ١٩.

(٢٤) **المرجع السابق**، ص ١٩.

(٢٥) **المرجع السابق**، ص ١٩.

(٢٦) **المرجع السابق**، ص ٢٠.

(٢٧) **المرجع السابق**، ص ٢١، ٢٥. رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٨٧.

(٢٨) **المرجع السابق**، ص ٢٧.

(٢٩) **المرجع السابق**، ص ٢٢.

(٣٠) **المرجع السابق**، ص ٢٦.

(٣١) **المرجع السابق**، ص ٢٧.

(٣٢) **المرجع السابق**، ص ٢٧.

(٣٣) **المرجع السابق**، ص ٢٧.

(٣٤) كان الباحث يعمل سفيرا لبلاده في الفترة من ١٩٧٢م حتى آخر عام ١٩٧٨م.

(٣٥) تسيبس، كوستا، **المرجع السابق**، ص ٢٨. رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٨٨.

(٣٦) رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٨٨.

(٣٧) **المرجع السابق**، ص ١٨٨.

(٣٨) تسيبس، كوستا، **المرجع السابق**، ص ٣٣.

(٣٩) **المرجع السابق**، ص ٤٨.

(٤٠) **المرجع السابق**، ص ٦٤ — ٦٥.

(٤١) **المرجع السابق**، ص ٦٦. عندما زار الباحث هيروشيما — كما سبق الإشارة إليه — شرح له

= المسئولون أن الأحياء من أهالي هيروشيما ونجازاكي لايزالون يترددون دوريا على المستشفيات لقياس الاشعاع الذري في أجسامهم. بل أنهم اكتشفوا آثار الإشعاع في الجيل الثاني والثالث. أما عدد القتلى في هيروشيما فقد بلغ ٤٥ ألف ومن أصيبوا بالاشعاعات فقرابة النصف مليون. علماً بأن مدينتي هيروشيما ونجازاكي مدينتان مقفلتان تحيط بهما سلاسل من الجبال.

(٤٢) رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٨٨ — ١٨٩.

(٤٣) **المرجع السابق**، ص ١٨٩.

(٤٤) **المرجع السابق**، ص ١٨٩.

(٤٥) **المرجع السابق**، ص ١٨٩.

(٤٦) **المرجع السابق**، ص ١٩٠.

(٤٧) **المرجع السابق**، ص ١٩١، ص ٢١٢. رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ٢١٢.

(٤٨) **المرجع السابق**، ص ١٩١.

(٤٩) **المرجع السابق**، ص ١٩١.

(٥٠) Mack, Andrew, **Power, strategy and Security, «Why Big Nations Loose Small Wars»**, Princeton University Press, Guildford, Surrey, 1983, P. 126.

(٥١) **المرجع السابق**، ص ١٢٦.

(٥٢) **المرجع السابق**، ص ١٢٦.

(٥٣) **المرجع السابق**، ص ١٢٦.

(٥٤) **المرجع السابق**، ص ١٢٧.

(٥٥) **المرجع السابق**، ص ١٢٦ — ١٤٨.

(٥٦) بلدوين، دافيد، **المرجع السابق**، ص ٣ — ٣٦.

(٥٧) باندي، ماك جورج، **المرجع السابق**، ص ٥ — ١٢.

(٥٨) رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٩٦.

(٥٩) **المرجع السابق**، ص ٢٠٢ — ٢٠٧.

(٦٠) د. عبدالخالق، محسن، **أزمة جزر فولكلاند — النظرية والتطبيق**، مجلة الدبلوماسي، العدد الثالث، معهد الدراسات الدبلوماسية، جده، مارس ١٩٨٣م ص ٨٧ — ٩٩.

(٦١) باندي، ماك جورج، **المرجع السابق**، ص ٥.

(٦٢) **المرجع السابق**، ص ٥.

(٦٣) د. مقلد، اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**، الطبعة الثانية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩م، ص ٢٨٣ — ٢٨٦.

(٦٤) باندي، ماك جورج، **المرجع السابق**، ص ٧. رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٨٥ — ١٩٤.

(٦٥) **المرجع السابق**، ص ٨. رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٨٥ — ١٩٤، ١٩٦.

(٦٦) رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ٢٠٩.

(٦٧) د. عبد الخالق، محسن، **استراتيجية الردع العربية**، بحث لم ينشر.

(٦٨) باندي، ماك جورج، **المرجع السابق**، ص ٩.

(٦٩) **المرجع السابق**، ص ١٠.

(٧٠) بلدوين، دافيد، **المرجع السابق** ص ٧ — ٩.

(٧١) رينولدز، تشارلز، **المرجع السابق**، ص ١٩٩ — ٢٠١.

(٧٢) كيسنجر، هنري، **المرجع السابق**، ص ٢٣.

(٧٣) د. مقلد، إسماعيل صبري، **المرجع السابق**، ص ١٦٣.

(٧٤) **المرجع السابق**، ص ١٦٥.

(٧٥) **المرجع السابق**، ص ١٦٤ — ١٦٧، ص ١٩٨ — ٢١٤.

(٧٦) **المرجع السابق**، ص ١٦٤ — ١٦٧، ص ١٧٣ — ١٩٣.

(٧٧) انظر ص ٣ من البحث.

(٧٨) بلدوين، دافيد، **المرجع السابق**، ص ١٢، ١٣.

(٧٩) **المرجع السابق**، ص ١٣، ١٤.

(٨٠) د. عبدالخالق، محسن، **المرجع السابق**، ص ٨٧ — ٩٩.

(٨١) بلدوين، دافيد، **المرجع السابق**، ص ٣٢.

المـراجع

١ ـــ د. عبدالخالق، محسن، **أزمة جزر فولكلاند: «دراسة في الأزمات الدولية»**، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، مارس ١٩٨٣م.

٢ ـــ د. عبد الخالق، محسن، **استراتيجية الردع العربية**، للنشر، ١٩٨٤م.

٣ ـــ د. مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**، الطبعة الثانية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٩م.

٤ ـــ Baldwin, David A., **Power Strategy, and Security, «Power Analysis and World Politics»**, Princeton University press, Guildford, Surrey, U.K., 1983.

٥ ـــ Bertram, Christoph, **The Future of Strategic Deterrence,** Archon Books, Hamden, Connecticut, 1981.

٦ ـــ Bundy, Mc. George, **The Future of Strategic Deterrence, «Strategic Deterrence Thirty Years Later: What Has Changed?,** Archon Books, Hamden, Connecticut, 1981.

٧ ـــ Kissinger, Henry A., **The Dimensions of Diplomacy, «Reflections on Power and Diplomacy»**, The John Hopkins Press, Baltimore, 1967.

٨ ـــ Mack, Andrew, **Power, Strategy and Security, «Why Big Nations Loose Small Wars»**, Princeton University Press, Guildford, Surrey, 1983-

٩ ـــ Reynolds, Charles, **Theory and Explanation in International Politics,** Martin Robertson and Co., Ltd, London, 1975.

١٠ ـــ Tsipis, Kosta, **Arsenal: Understanding Weapons in the Nuclear Age.**, Simmon and Schuster, New York, 1983.